أصدرت التعميم رقم 1 لسنة 2026 بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة للسنة المالية 2027 ـ 2028

«المالية»: ضغط المصروفات وترشيد الإنفاق وتنمية الإيرادات.. دون الإخلال بالأداء

- ينبغي على جميع الجهات الحكومية تضافر الجهود وتقنين وتحديد أوجه الصرف
- ترتيب أولويات المشاريع الإنشائية والتعاقدات عند إعداد مشروع الميزانية
- إعادة النظر في رسوم الخدمات المقدمة وزيادة قيمتها بما يتناسب مع قيمتها
- رفع كفاءة تحصيل الإيرادات العامة.. وتحصيل الديون المستحقة للحكومة

علي إبراهيم

حثت وزارة المالية جميع الجهات الحكومية عند إعداد مشروع ميزانياتها الجديدة على أن يتم تقدير مشروع ميزانية السنة المالية 2027/2028 في حدود ما سيتم تحديده لسقف مصروفات ميزانية كل جهة ووفقا للضوابط والتعليمات التي ستصدر من قبل الوزارة، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار سياسة ضغط المصروفات وترشيد الإنفاق وتنمية الإيرادات دون الإخلال بالأداء.

وأكدت «المالية»، في تعميمها رقم 1 لسنة 2026، والذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، بشأن إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والأسس والقواعد التي ينبغي اتباعها في إعدادها وفقا لتصنيفات الميزانية (الأساس النقدي) للسنة المالية 2027/2028، على الجهات الحكومية ضغط وترشيد الإنفاق قدر الإمكان والعمل على إيجاد نوع من التوازن بين الخدمات التي تؤدى إلى المواطنين وترشيد المصروفات التي تعتمد لتأدية هذه الخدمات وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة.

ودعت جميع الجهات الحكومية إلى الالتزام بالسياسات والإجراءات والأحكام المنصوص عليها في التعميم رقم 3 لسنة 2022 بشأن نظم وسياسات الأصول غير المتداولة غير المالية وإجراءات الحصر والتقييم وضمان استدامة وحسن إدارة الأصول بكفاءة وفاعلية لتحقيق الاستفادة القصوى منها من خلال الالتزام بممارسة السيطرة التامة على جميع الأصول المملوكة من حيث الاعتراف بها وتسجيلها والحفاظ عليها وعلى أمنها، واستخدام المنهجية في توفير الاحتياجات من الأصول اللازمة لأداء مهامها وذلك من خلال التخطيط الفعال. وأجازت لجميع الجهات الحكومية بعد موافقة وزارة المالية ـ شؤون الميزانية العامة أن تتخذ إجراءات طرح الممارسات والمناقصات الخاصة بالمقترحات الجديدة المدرجة بمشروع ميزانية الجهة الحكومية للسنة المالية 2027/ 2028 المقدم إلى مجلس الوزراء، على ألا تتم الترسية والتعاقد إلا بعد صدور قانون ربط ميزانية السنة المالية 2027/2028 ويستثنى من ذلك عقود التوريدات الدورية وعقود الاستخدام والخدمات والصيانة والإيجارات وفق ما تنظمها المادة 26 من المرسوم بقانون رقم 31 لسنة 1978.

وطالبت بأن يراعى عدم إدراج اعتمادات جديدة لبنود وأنواع تم تقدير اعتمادات لها خلال السنوات الثلاث السابقة ولم يتم الصرف عليها أو تدنت معدلات الصرف عليها، إلا بعد عرض الأسباب التي حالت دون الصرف عليها خلال السنوات السابقة وما استجد من ظروف تستدعي تقدير اعتمادات لها بالسنة المالية محل التقدير على وزارة المالية، كما ينبغي على الجهات الالتزام بأن يكون سقف تقديرات المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية للموارد المالية المتاحة وفقا للأولويات ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتحسين مستوى كل الخدمات العامة التي تقدمها الجهات الحكومية للمواطنين.

واستنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 912 في اجتماعه رقم 2025/26 المنعقد بتاريخ 2025/7/8 بتوجيه وزارة المالية بشأن تحديد أسقف لإجمالي الإنفاق بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنوات الثلاث المقبلة، وتوجيه الجهات الحكومية بالالتزام بالسقف الذي سيحدد من قبل وزارة المالية عند إدخال مبالغ الجهة المعنية في نظام GFMIS، وفي حال تجاوز السقف الموجود فإنه يتوجب على الجهة المعنية مناقشة أسباب التجاوز مع وزارة المالية بعد تقديم مشروع الميزانية للسنة المالية 2027/ 2028 حسب السقف المقرر من وزارة المالية.

يأتي ذلك على أن يتم الأخذ بالاعتبار عند إعداد مشروع الميزانية للسنة المالية 2027/ 2028 ما يلي:

أ ـ ترشيد الإنفاق وضبط المصروفات دون الإخلال بالخدمات التي تقدمها الجهة وذلك عملا بقرارات مجلس الوزراء رقمي 51 لسنة 2014 و728 لسنة 2020، وينبغي على جميع الجهات الحكومية تضافر الجهود وتقنين وتحديد أوجه الصرف.

ب ـ تقدير عدد المعينين الجدد للجهة مع الالتزام بهذا التقدير أثناء تنفيذ الميزانية.

ت ـ ترتيب أولويات المشاريع الإنشائية والتعاقدات عند إعداد مشروع الميزانية.

ث ـ إعادة النظر برسوم الخدمات المقدمة وزيادة قيمتها بما يتناسب مع قيمتها، وبما يتوافق مع المرسوم بقانون رقم 1 لسنة 2025 بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.

ج ـ رفع كفاءة تحصيل الإيرادات الحكومية وتحصيل الديون المستحقة للحكومة.

تصنيف مشاريع خطة التنمية

قالت وزارة المالية في تعميمها «بالنسبة لمشاريع الخطة السنوية 2027/ 2028، فأوجبت الوزارة على كل جهة تحديد التصنيف الوظيفي لكل مشروع من مشاريع خطة التنمية السنوية 2027/ 2028 (سواء تطويرية أو إنشائية) وذلك بعد التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والاعتماد من وزارة المالية ـ شؤون الميزانية العامة للتصنيف الوظيفي للمشروع والتأكد من أن النماذج الخاصة بمشروع خطة التنمية تتضمن التصنيف الوظيفي له».

أولوية الإستراتيجية الصناعية

شددت «المالية» على جميع الجهات المشاركة في المشاريع المدرجة في الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035 متابعة تنفيذ هذه المشاريع وما يخصها من بيانات أو مبالغ تنفيذ للاستراتيجية وإعطائها صفة الأولوية.

زيادة سنوية بـ 2,73 مليار دينار ونمو 8,7٪ رغم التوترات الجيوسياسية بنهاية أبريل 2026

تمويلات قطاع الأعمال تتجاوز 34,15 مليار دينار

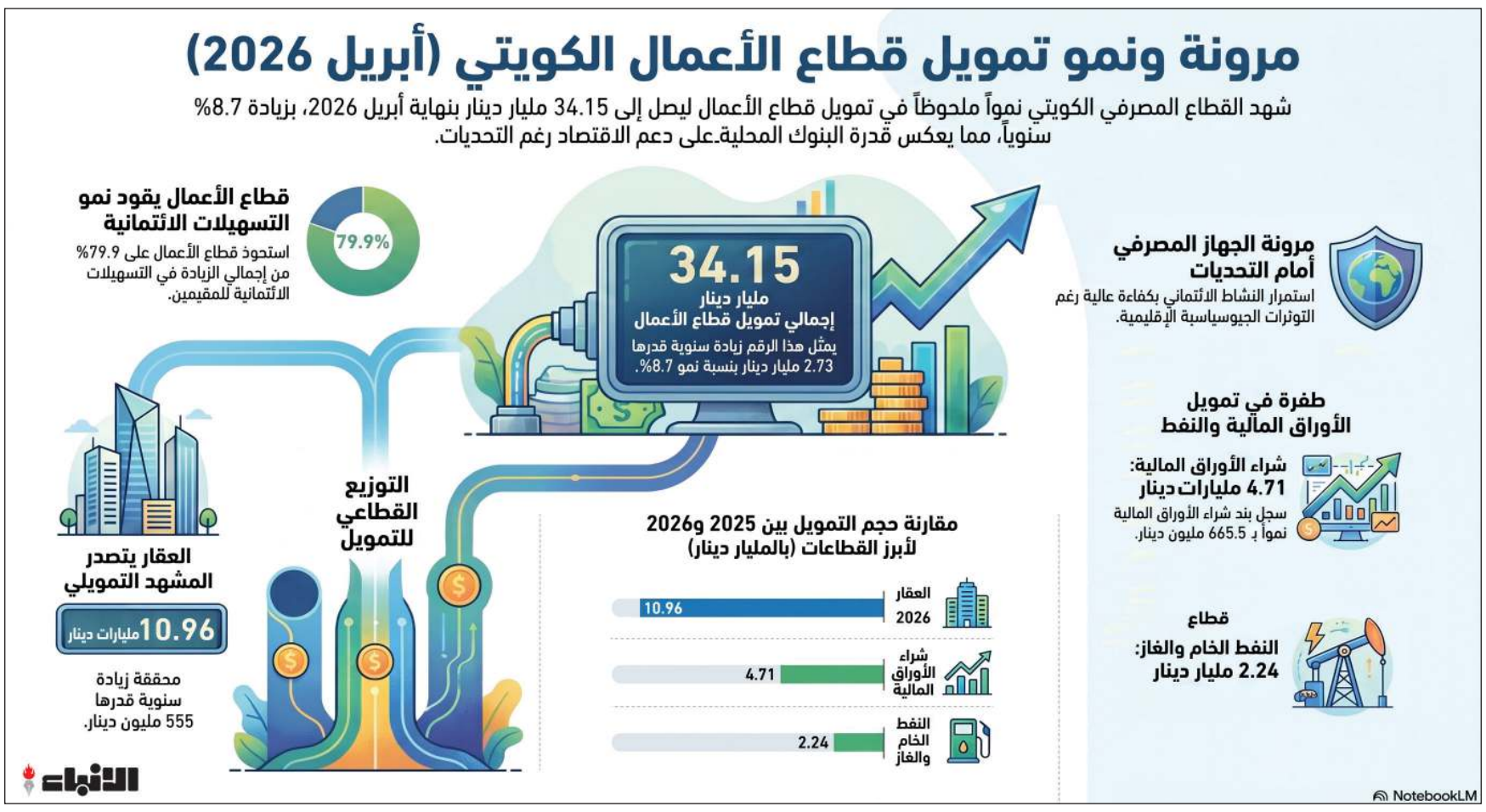

أحمد مغربي

واصل القطاع المصرفي الكويتي أداء دوره المحوري في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث ارتفع إجمالي أرصدة التمويل الموجهة لقطاع الأعمال لدى البنوك المحلية إلى نحو 34,15 مليار دينار بنهاية أبريل 2026، مقارنة بـ 31,42 مليار دينار في الفترة نفسها من عام 2025، محققا زيادة سنوية قدرها 2,73 مليار دينار ونموا نسبته 8,7٪.

كما أظهرت البيانات التي تستند إلى بنك الكويت المركزي أن التمويلات الممنوحة لقطاع الأعمال سجلت نموا منذ بداية العام الحالي، إذ ارتفعت من 33,15 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025 إلى 34,15 مليار دينار بنهاية أبريل 2026، بزيادة بلغت نحو مليار دينار خلال أربعة أشهر فقط، وبمعدل نمو يقارب 3٪.

ويعكس هذا الأداء استمرار النشاط الائتماني للبنوك المحلية وقدرتها على توفير التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية رغم حالة عدم اليقين التي فرضتها التطورات الجيوسياسية الإقليمية خلال الأشهر الأولى من العام، نتيجة الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الإيرانية، وما تبعها من اعتداءات إيرانية آثمة على الكويت ودول الخليج، بما يؤكد متانة الجهاز المصرفي الكويتي ودوره في دعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على استمرارية المشاريع والاستثمارات. ويذكر أن الزيادة في أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين جاءت مدفوعة بشكل رئيسي بقطاع الأعمال، الذي استحوذ على نحو 79,9٪ من هذا الارتفاع، مقابل مساهمة بلغت 20,1٪ للتسهيلات الائتمانية الشخصية، كما شكل الجزء النقدي من التسهيلات الممنوحة لقطاع الأعمال ما نسبته 62,9٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين، بما يعكس الثقل النسبي لتمويل الأنشطة الاقتصادية ضمن هيكل الائتمان المصرفي. وتشير البيانات إلى أن القطاع العقاري واصل استحواذه على الحصة الكبرى من التمويلات الممنوحة لقطاع الأعمال، حيث بلغت أرصدة التمويل الموجهة إليه نحو 10,96 مليارات دينار بنهاية أبريل 2026، مقارنة بـ 10,41 مليارات دينار في أبريل 2025، بزيادة سنوية بلغت 555,2 مليون دينار، ما يعكس استمرار النشاط العقاري ومواصلة تمويل المشاريع التطويرية والاستثمارية.

كما سجل قطاع النفط الخام والغاز نموا ملحوظا، إذ ارتفعت التمويلات الممنوحة له إلى نحو 2,24 مليار دينار مقابل 1,72 مليار دينار قبل عام، بزيادة بلغت 520,8 مليون دينار، وهو ما يعكس استمرار الإنفاق والاستثمارات المرتبطة بقطاع الطاقة والمشاريع النفطية.

وفي قطاع الخدمات الأخرى، ارتفعت التمويلات إلى 4,19 مليارات دينار مقارنة بـ 3,83 مليارات دينار في أبريل 2025، بزيادة قدرها 353,6 مليون دينار، بينما صعدت التمويلات الموجهة للمؤسسات المالية غير المصرفية إلى 1,79 مليار دينار مقابل 1,44 مليار دينار، محققة زيادة بلغت 350,6 مليون دينار.

وسجل القطاع الصناعي بدوره نموا واضحا، حيث ارتفعت أرصدة التمويل إلى 2,34 مليار دينار بنهاية أبريل الماضي مقارنة بـ 2,15 مليار دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي، بزيادة بلغت 192,7 مليون دينار، فيما ارتفعت التمويلات الموجهة لقطاع الإنشاء إلى 2,85 مليار دينار مقابل 2,69 مليار دينار بزيادة قدرها 156 مليون دينار، الأمر الذي يعكس استمرار تنفيذ المشاريع الإنشائية والتطويرية في السوق المحلي. كما ارتفعت التمويلات المقدمة للبنوك إلى 1,31 مليار دينار مقارنة بـ 1,16 مليار دينار في أبريل 2025، بزيادة بلغت 149,8 مليون دينار، في حين قفزت التمويلات الموجهة للخدمات العامة إلى 208 ملايين دينار مقابل 110 ملايين دينار بزيادة تقارب 98 مليون دينار.

ومن بين القطاعات التي سجلت نموا قويا كذلك بند شراء الأوراق المالية الذي ارتفع إلى 4,71 مليارات دينار مقابل 4,05 مليارات دينار قبل عام، بزيادة بلغت 665,5 مليون دينار، ما يعكس تنامي النشاط الاستثماري وتمويل المحافظ والاستثمارات المرتبطة بالأسواق المالية.